

كان هذا الدليل على ان التحليل من الزنا كما ان العينية من الربا وان احتلال  
هذين احتلال الربا والربا وان ظهر ذلك بوجوب العقوبة التي ذكرت في الاحاديث  
الاشهر **قد جاء** حديث آخر يوافق هذا ما روي موقفا على بن عباس وميمون  
الى النبي صلى الله عليه واله وسلم انه قال يا علي ان سر زمان يستحل في محسنة  
بجسده اشيا يستحلون الحرام باسمه وسبوت المحمديين والقيل بالربا  
بالنكاح والربا بالبيع وهذا الخي صدق فان الثلثة المتقدم ذكرها قد ثبتت  
استحلال السحت الذي هو العطية للوالي والحاكم والشافع ونحوه باسم المحمدي  
فظهر من ان يدرك اما احتلال القتل باسم الارهاب سمية لالة الظالمين  
وهيئة واهنة الملك ونحو ذلك فظاهر ايضا وكان النبي صلى الله عليه واله وسلم  
قد حذر ان سيكون من يستحل الخمر والربا والسحت والزنا وغيرها باسمه احدى  
من النبيذ والبيع والمحمديين والنكاح ومن يستحل الخمر والمعارف ممن يعلم  
ان هذا لعينه فهو فعل اصحاب الجليل فانهم يعيدون الى الاحكام فيعلقونها  
بجود اللفظ ويترجمون ان الذي يستحلون ليس على اجل في لفظ الشيء المحرم  
مع ان العقل يعلم ان معناه معنى شئ المحرم وهو المقصود وهذا لا يتك  
في التحليل الربوي ونكاح المحلل ونحو ذلك فانها تستحل باسم البيع والقرض  
والنكاح وهي ربا وسفاح في المعنى فان الرجل اذا قال لرجل اعطيه  
الف كجهلها الى سنة بالف وما يتبين فقال بعني هذه السلعة بالالف الت  
لى في ذمتك ثم اتبعها معنى بالف وما يتبين فمذه صورة البيع وهي الحقيقة  
باعتها الا ان الف الى بالف وما يتبين مؤجلة فان السلعة قد توافر على نحوها  
الى ربحها ولم يات ببيع مقصودات وكذلك المحلل وان التوا فيه بلفظه  
الانكاح بالوي والشهديين والمهر فانهم قد توافروا على ان يقيم معه ليلة  
او سعة ثم تقارروا بها لا تاخذ منه شيئا بل تعطيه وهذا هو سفاح  
امرأة تستاجر حلها لغيرها الى جهتها اليه فيقبل الناس للاسم الا لو  
تقبل الاحكام فانها اسماء سموها وهم اباها ما انزل الله بها من  
سلطان كتسمية الاوثان المحفة فان خصايص الالهية لما كانت معدومة

فيها

مسئلة العينة

فيها لم تكن لتلك التسمية حقيقة كذلك خصايص البيع والنكاح وهي صفتا  
والنفوت الموجودة في هذه العقود في العادة اذا كان لبعضها منتفيا  
عن هذا العقد لم يكن بيعا ولا نكاحا واذا كانت صفات الخمر والربا  
والسفاح ونحو ذلك من المحرمات موجودة في شئ كان محرما وان سماه  
الناس بغير ذلك الاسم لتغيير التوا به في ظاهره وان افرد باسم كما ان  
المناقض يدخل في اسم الكافر في الحقيقة وان كان في بعض الاحكام في  
الظاهر قد يجري عليه حكم المؤمن ومن علم بالجاهلية الذي نزل فيه  
القران كيف لم يشك في ان كثير من هذه المعاملات هي ربا جاهلية فان  
الرجل كان يكون له على الرجل دين من ثمن مبيع او نحوه فاذا حل عليه قال  
ايمان لذي واما ان تردى فان لم يوفد والازادة في المال ويزيد الغريم  
في الاجل ولهذا من علم حقيقة الدين من الائمة قطع بالتحريم كما كان مقصودا  
هنا قال **احمد بن القاسم** سالت ابا عبد الله يعني احمد بن حنبل عن الربا الله  
هو الربا لذي فيه ليعليظ قال اما البيهقي فهو ان يكون للدين الى الرجل  
فتزيد على صاحبه تخال في ذلك لا تزيد بالزيادة عليه والشئ ما يكال ولو لم  
تبعه بمثل كما في حديث ابي سعيد رضى الله عنه في قوله وهو في النسبة اربع وخمسة  
من تأمل ما اخبر به النبي صلى الله عليه واله وسلم ما هيها عنه سيكون في الامة  
من احتلال المحرمات بان سلبوا عنها الاسم الذي حرمت به وما فعلته  
اليهود علم ان هذين من مشكاة واحدة وان ذلك لصدق قول صلى الله  
عليه واله وسلم فينبغي سنن من كان قبلكم وعلم بالضرورة ان الكفر يحل  
من هذا الجنس لا يسمع قول صلى الله عليه واله وسلم لا تتركوا ما اتركه الله حتى  
يخرجكم الله من الدين الجليل والله المهادي الى الحق الوجه الحادي عشر ما روي عن  
الذرعنة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه واله وسلم يقول اذا ضن الناس  
بالدينار والدرهم وتبايعوا بالبيعة واتبعوا اذنا باليقر وتكروا الجهاد في سبيل  
انزل الله بهم بلا فلا يرفقه حتى يراجعوا بينهم رواه الامام احمد في المسند قال  
شاوره بن عاصم ابو بكر عن الامام عن عطاء بن ابي رباح عن ابي بن محرز

نزي

لنبتين